بيان بمناسبة اليوم العالمي لمناهضة عقوبة الإعدام

المنظمة المغربية لحقوق الإنسان تدعو لإقرار سياسة جنائية بدون عقوبة الإعدام، والانتصار للحق في الحياة

تخليداً لليوم العالمي لمناهضة عقوبة الإعدام، تجدد المنظمة المغربية لحقوق الإنسان (OMDH)موقفها المبدئي الرافض لهذه العقوبة، وتؤكد على أن الحق في الحياة هو حق غير قابل للتقييد، كما تنص عليه المادة 6 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي صادق عليه المغرب سنة 1979.

وهي مناسبة لنعيد في المنظمة المغربية لحقوق الإنسان التأكيد على قلقنا الحقوقي إزاء استمرار وجود عقوبة الإعدام في التشريع المغربي، رغم تعليق تنفيذ هذه العقوبة اللاإنسانية منذ سنة 1993، حيث أن هذا التعليق لا يعفي المغرب من المسؤولية القانونية والحقوقية من العمل نحو الإلغاء التام لهذه العقوبة من قوانينه، والتي تعد انتهاكا صارخا للكرامة الإنسانية، وتتنافى مع التزامات المغرب الدولية.

إن المنظمة المغربية لحقوق الإنسان وهي تعبر عن موقفها الحقوقي هذا، فهي تستند على ما ورد في التقارير الأممية، ومنها:

- تقرير الأمين العام للأمم المتحدة لسنة 2025، الذي أكد أن عقوبة الإعدام تشكل خطراً غير مقبول على الأبرياء، وأنها لا تحقق الردع المنشود، بل تكرس الظلم وعدم المساواة.
- التعليق العام رقم 36 للجنة حقوق الإنسان، الذي شدد على أن تطبيق عقوبة الإعدام يجب أن يكون محصورا في "أشد الجرائم خطورة"، وأنه لا يجوز تطبيقها على الأطفال أو الأشخاص ذوي الإعاقة.
- توصيات مجلس حقوق الإنسان في إطار الاستعراض الدوري الشامل، التي دعت المغرب إلى التصديق على البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الهادف إلى الإلغاء الكامل لعقوبة الإعدام.

كما تستند على توصيات التقرير الختامي للإنصاف والمصالحة الذي أوصى بشكل واضح على إلغاء عقوبة الإعدام.

إن المنظمة المغربية لحقوق الإنسان إذ تسجل التردد الذي يطبع المسار التشريعي في التوجه نحو الإلغاء التام لهذه العقوبة، فإننا بالمقابل نثمن تصويت المغرب لأول مرة سنة 2024 لصالح قرار الجمعية

العامة للأمم المتحدة بشأن إيقاف التنفيذ القانوني لعقوبة الإعدام، ونعتبره خطوة إيجابية يجب أن تترجم إلى إصلاحات واضحة قانونية وتشريعية في نص مشروع القانون الجنائي ومؤسساتية مرتبطة بالسياسة الجنائية، كما تثمن العفو الملكي الذي عمد إلى تغيير عقوبة غالبية المحكومين بعقوبة الإعدام إلى عقوبات أخرى، وهو ما عزز من فرصة استفادتهم من الحق في الحياة، و يفتح الباب نحو استغلال لحظة مراجعة القانون الجنائي لإلغاء المواد التي تنص على عقوبة الإعدام.

إن المنظمة المغربية لحقوق الإنسان ومن منطلق مرجعيتها الحقوقية الكونية والوطنية، ومن مواقفها الراسخة التي عبرت عنها في كل المناسبات ذات الصلة، فإنها تدعو بشكل واضح بمناسبة تخليدها لهذا اليوم العالمي إلى:

1. التصديق على البروتوكول الاختياري الثاني، كالتزام دولي ووطني يعزز ويحترم الحق في الحياة
2. إلغاء النصوص القانونية التي تقر عقوبة الإعدام من مشروع القانون الجنائي وقانون مكافحة الإرهاب.
3. إطلاق نقاش وطني شامل حول العدالة الجنائية بشكل عام، وحول المواد التي مازال مشروع القانون الجنائي يحتفظ فيها بعقوبة الإعدام، بإشراك مختلف الفاعلين الحقوقيين والمؤسساتيين قبل تمرير هذا النص الهام.
4. اتخاذ كافة التدابير لضمان المحاكمة العادلة، وتفادي ما يمكن أن يؤدي إلى حدوث أخطاء قضائية من شأنها الدفع بإصدار أحكام قضائية تقضي بعقوبة الإعدام.

وإذ تخلد المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، هذا اليوم العالمي دفاعا عن الحق في الحياة، فهي تجدد التزامها الراسخ بالإنخراط في كل الديناميات الحقوقية الوطنية والدولية الرامية إلى الدفاع عن هذا الحق، ومناهضة كافة أشكال العقوبات القاسية واللاإنسانية وعلى رأسها عقوبة الإعدام، وتؤكد أن العدالة الحقيقية لا تُبنى بعقوبة الإعدام، بل بالحرص على الحق في الحياة كحق أصيل وبإقرار عدالة جنائية تقوم على الإصلاح الفعلي، و أنسنة العقوبة، والتقويم الاجتماعي و السلوكي و إعادة الإدماج.

حررفي الرباط بتاريخ 10 أكتوبر 2025

عن المكتب التنفيذي